

Analysis of the impact of inflation on dollarization in the Iraqi economy for the period (2004-2022)

Duaa J. Ibrahim^{1*}, Ali A. Ibrahim², Ahmed Sh. Mahmoud³

^{1,2} Department of economics of banking management, College of business economics, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq.

³ Department of economics of investment and business management, College of business economics, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq.

Article information:

Received: 17-05-2024

Revised: 03-06-2024

Accepted: 10-06-2024

Published: 25-12-2024

***Corresponding author:**

Duaa J. Ibrahim

duaaabraham90@gmail.com



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

The Iraqi economy has known the phenomenon of foreign currency substitution since the eighties, with the increasing deterioration of the value of the Iraqi dinar and the appearance of signs of rapid inflation. Its actual expansion began with the phase of imposing the economic blockade in the nineties. Despite the decline in inflation rates following the phase of the economic blockade, the political, economic, and security turmoil After 2004, it was negatively affected by high inflation rates, especially during the period (2004-2007), which was reflected in the use of the US dollar as a tool to measure future payments, then a store of value, and then a medium of exchange in transactions that take place locally. Our study attempts to identify the phenomenon of foreign currency substitution in all its meanings and its relationship to inflation. Verifying the phenomenon of foreign currency substitution and determining its reality in the Iraqi economy during the period (2004-2022) In order to achieve the goal, the study adopted the inductive approach in analyzing the phenomenon under study, used the descriptive analysis method, and chose the correlation model to analyze the data and reach the results. After following the International Monetary Fund index in measuring foreign currency substitution represented by dividing deposits in foreign currency by the broad money supply, the study concluded There is a direct relationship between the inflation rate and the rate of foreign currency replacement in the Iraqi economy, with a strong direct correlation rate of (0.70) Therefore, the phenomenon of foreign currency substitution must be taken into consideration and the necessary measures taken to reduce it, especially through policies to stabilize inflation rates at low levels and search for another way to price crude oil instead of the US dollar, and let it be a basket of foreign currencies in order to reduce the linkage of the Iraqi economy to the dollar

Keywords: substitution of foreign currency, inflation, Iraqi economy.

Conclusions:

1. The phenomenon of foreign currency substitution refers to the use of foreign currencies to perform some or all functions of money, reflected in various indicators such as the unofficial foreign currency substitution index, the IMF index, currency substitution index, and asset substitution index.
2. Foreign currency substitution occurs due to economic conditions, primarily high inflation rates.
3. While it offers benefits like lower inflation rates and enhanced macroeconomic stability, it imposes costs, including loss of seigniorage, dilution of national identity, and reduced monetary policy autonomy.
4. In Iraq, there is a strong positive correlation (0.700) between inflation and foreign currency substitution rates.

تحليل تأثير التضخم في إحلال العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

دعاء جاسم إبراهيم^{1*}، علي عبد الحافظ إبراهيم²، احمد شاكر محمود³
^{1,2} قسم اقتصاديات ادارة المصارف، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
³ قسم اقتصاديات ادارة الاستثمار والاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق

المستخلص:

عرف الاقتصاد العراقي ظاهرة إحلال العملة الأجنبية منذ عقد الثمانينات مع بدأ تزايد تدهور قيمة الدينار العراقي وظهور بوادر التضخم السريع، ليبدأ انتشارها الفعلي مع مرحلة فرض الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات وبالرغم من انخفاض معدلات التضخم في اعقاب مرحلة الحصار الاقتصادي، إلا أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية والأمنية بعد عام 2004 أثرت سلباً بارتفاع معدلات التضخم لاسيما المدة (2004-2007) الأمر الذي انعكس باستخدام الدولار الأمريكي أداة لقياس المدفوعات الأجلة ثم مخزن للقيمة ومن ثم وسيط للتبادل في الصفقات التي تجري محلياً، وتحاول دراستنا التعرف على ظاهرة إحلال العملة الأجنبية بكل معانيها وعلاقتها بالتضخم والتحقق من ظاهرة إحلال العملة الأجنبية والوقوف على واقعها في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022) واعتمدت الدراسة بغية تحقيق الهدف المنهج الاستقرائي في تحليل الظاهرة محل الدراسة واستخدام اسلوب التحليل الوصفي واختيار نموذج الارتباط (Correlation) لتحليل البيانات والوصول الى النتائج باستخدام برنامج Spss، وبعد اتباع مؤشر صندوق النقد الدولي في قياس إحلال العملة الأجنبية المتمثل بقسمة الودائع بالعملة الأجنبية على عرض النقد الواسع توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل إحلال العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي وبنسبة ارتباط طردي قوي بلغ (0.70). لذا لا بد من أخذ ظاهرة إحلال العملة الأجنبية بعين الاعتبار واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد منها لاسيما عبر سياسات استقرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة والبحث عن طريقة أخرى لتسعير النفط الخام بدلاً من الدولار الأمريكي ولتكن سلة من العملات الأجنبية من أجل تقليل ربط الاقتصاد العراقي بالدولار.

الكلمات المفتاحية: إحلال العملة الأجنبية، التضخم، الاقتصاد العراقي.

معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: 2024-05-17
- تاريخ ارسال التعديلات: 2024-06-03
- تاريخ قبول النشر: 2024-06-10
- تاريخ النشر: 2024-12-25

*المؤلف المراسل:

دعاء جاسم إبراهيم

duaaabrahem90@gmail.com



هذا العمل مرخص بموجب

المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0
دولي (CC BY 4.0)

المقدمة:

تعد العملة الوطنية في أي بلد الركيزة الأساسية في اقتصادها وتعكس سيادة البلد، وبينما يحتفظ رعايا أي بلد بعملة أجنبية أو أكثر لاستخدامها في أنواع معينة من المعاملات مثل السياحة أو تمويل التجارة الدولية وهذا أمر طبيعي، غير أن طلب المقيمين المحليين في بعض البلدان خاصة البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي على العملة الأجنبية بشكل يتجاوز احتياجات هذه المعاملات هو أمر غير طبيعي، إذ أن بعض الظروف والمشاكل الاقتصادية والسياسية مثل التضخم وتذبذب أسعار الصرف وسوء الادارة النقدية وغيرها تعيق قدرة العملة المحلية بشكل كبير على القيام بكامل وظائفها بكفاءة، مما يجعل العملة الأجنبية تحتل جزء أو كل الوظائف الأساسية للعملة الوطنية وهي مخزن للقيمة ووحدة للحساب ومعياري لتسوية المدفوعات الأجلة ووسيلة للتبادل، ما يدفع المقيمين الى استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية بشكل تدريجي وغالبا يكون الدولار الأمريكي، وهذا ما يُشار اليه بظاهرة إحلال العملة الأجنبية، وعرف الاقتصاد العراقي هذه الظاهرة منذ أواخر عقد الثمانينات إلا أن انتشارها كظاهرة مألوفة على مستوى التداول المحلي بدأ مع عقد التسعينات أبان مدة الحصار الاقتصادي بالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة الدينار العراقي، وعليه سعت هذه الدراسة الى التحري عن ظاهرة إحلال العملة الأجنبية وتحليل تأثيرها في التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة المذكورة.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً: اهداف الدراسة:

التعرف على ظاهرة إحلال العملة الأجنبية بكل معانيها وعلاقتها بالتضخم، والتحقق من ظاهرة إحلال العملة الأجنبية والوقوف على واقعها في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2022.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الاهتمام بظاهرة إحلال العملة الأجنبية ومعرفة العوامل الدافعة لحدوثها، لوجود إمكانية لتدهور قيمة العملة المحلية مستقبلاً بشكل كبير ما قد يؤدي الى ارتفاع مؤشر إحلال العملة الأجنبية، متبعة في ذلك اسلوب علمي يرتكز على أسس النظرية الاقتصادية ومُعزز بتحليل دقيق للبيانات المتاحة عن الظاهرة وآثارها الاقتصادية في ضوء تجربة الاقتصاد العراقي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في الاجابة عن وجود علاقة بين التضخم وظاهرة إحلال العملة الأجنبية والتحقق من طبيعة العلاقة فيما بينهم، حيث أدت ظروف الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي علاوة على استمرار اختلال هيكل الانتاج الى تقلبات عنيفة في قيمة العملة المحلية وفقدان بعض أو كل وظائفها وهو ما دفع الأفراد الى احلال العملة الأجنبية بدل العملة المحلية وتفتشي الظاهرة.

رابعاً: فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها وجود علاقة بين معدل التضخم وبين معدلات إحلال العملة الأجنبية، وأن استمرار اختلال هيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي ذي الطابع الريعي المعتمد على إيرادات تصدير النفط الخام يقود الى تقلبات شديدة في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي ضعف وتذبذب قيمة العملة المحلية ونشوء ظاهرة إحلال العملة الأجنبية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (مخيمر محمد مفلح الخدام، 1999): الدراسة بعنوان الدولار في الاردن: محدداتها وآثارها. هدفت الدراسة الى التحقق من وجود ظاهرة الدولار في الاردن وقياس نسبتها مع بيان محدداتها ومعرفة آثارها على الاقتصاد الاردني وخاصة على السياسات الاقتصادية، وتطور مشكلة الدراسة حول التحقق من وجود علاقة بين الدولار وسعر الفائدة على الدولار وكذلك بين التضخم وسعر صرف الدينار مقابل الدولار في الاردن، وتوصلت الدراسة الى نتائج مفادها بأن ظاهرة الدولار هي استجابة لعدم الاستقرار الاقتصادي ومن الظواهر الشائعة في البلدان التي تعاني معدلات تضخم عالية وانخفاض في قيمة العملة المحلية.
2. دراسة (رجاء عزيز بندر، 2009): انعكاس ظاهرة إحلال النقد الأجنبي في فاعلية السياسة النقدية. تهدف الدراسة الى تحليل تأثير الدولار كنظام نقدي تحل فيه عملة أجنبية محل العملة المحلية في فاعلية السياسة النقدية والتميز بين المفاهيم ذات الصلة بظاهرة إحلال النقد الأجنبي كإحلال العملة أو إحلال الأصول الأجنبية، وتدرس في ما اذا كان ينبغي للاقتصادات المدولرة الحد من هذه الظاهرة أم قبولها بذريعة عدم إمكانية تجنبها بسبب العولمة، وتوصلت الدراسة بأن ظاهرة إحلال العملة الأجنبية تطرح تحدياً لمواصلة سياسة نقدية مترابطة منطقياً ومستقلة كما وتضيف تأثيرات سلبية في العلاقة ما بين أهداف السياسة النقدية ووسائل تحقيقها.
3. دراسة (هجير عدنان زكي، 2009): ظاهرة احلال العملة (الدولة) في الاقتصاد العراقي 2003-2007. يسعى البحث الى التحقق من مضامين الدولار وتقديرها في الاقتصاد العراقي وعلاقتها بالتوجهات المعلنة للتحويل الى نظام السوق، وتوصلت الدراسة الى طريقة لتقدير إحلال العملة جاءت فيها النتائج قريبة من الطريقة المعتمدة من صندوق النقد الدولي، ومن المتوقع أن مؤشر احلال الموجودات يتحرك بشكل طردي مع تدهور وتحسن الوضع العام في العراق ، وان احلال العملة سيرتبط بتحسين قيمة الدينار العراقي ونسبة العملة الأجنبية المتداولة من المطلوبات الأجنبية في الجهاز المصرفي.
4. دراسة (Nino Kuperashvili، 2015): Dollarization and implication on monetary policy decision: The case of Georgia. تهدف الدراسة الى قياس وتحليل ظاهرة الدولار وآثارها على قرارات السياسة النقدية في جورجيا، وتشخيص العوامل الدافعة التي تسببها، وتشير النتائج التي توصلت اليها الدراسة بارتفاع مؤشر الدولار في جورجيا الذي يقاس بنسبة الودائع بالعملة الأجنبية الى عرض النقد الواسع من 45.08% (2014) الى 49.54% (2015) وأن للتضخم وتقلبات اسعار الصرف دور مهم في التأثير على مستوى الدولار، واعتماد السياسة النقدية في جورجيا على استهداف التضخم للحد من الدولار.
5. دراسة (سمير فخري نعمة، 2017): تحليل وقياس ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2014). تحاول الدراسة الوصول الى طريقة لاحتساب معدل الدولار في الاقتصاد العراقي، وتوصلت الدراسة الى احتساب معدل الدولار في الاقتصاد العراقي عن طريق الاعتماد على صافي مبيعات البنك المركزي بعد استبعاد استيراد القطاع الخاص مضافاً لها صافي تحويلات العاملين من الخارج علاوة على 50% من صافي الابداعات الدولارية الجارية، مضروبة جميع هذه المتغيرات في سعر الصرف الرسمي كتنقيح للعملة الأجنبية في التداول مؤشرة نسبة من عرض النقد الضيق والتي تشير الى نسبة الدولار بالمفهوم الضيق.
6. دراسة (شريط حسان، 2017): الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد مع دراسة مدى تبعية الاقتصاد الجزائري لها. وتحقق الدراسة في بيان محددات الظاهرة ومدى صحة الطرح الذي ينظر للدولرة بأنها حلاً للمعضلات النقدية ومدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار الأمريكي، حيث توصلت الدراسة الى أن عدم الاستقرار النقدي والمالي يشجع على تبني نظام الدولار ، ومن منطلق سيطرة الدولار الأمريكي على مجمل إيرادات الصادرات ومدفوعات الواردات ، لذا يتحتم تنويع الاحتياطات من العملات الرئيسية واعطاء

- اليورو المكانة التي تحقق الاستقرار للاقتصاد الجزائري، وأن حل المشاكل الاقتصادية نتيجة اتباع نظام سعر صرف معين لا يمكننا الحكم على نجاح نفس هذا الاختيار للنظام على اقتصاد بلد آخر لخصوصيته.
7. دراسة (بشار أحمد العراقي، 2018): الدولار المالية (Financial Dollarization) المفهوم والمحددات "جمهورية مصر العربية نموذجاً". وتكمن هدف الدراسة بإلقاء نظرة على الاطر النظرية التي حددت المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الدولار المالية وتحليل آلية التأثير الذي يمكن أن تمارسها فيه، حيث اتضح وجود تأثير طويل الأجل لكل من (CRE,EXC,R,GDP,TR) في الدولار المالية، وبقوة تفسيرية بلغت 87.9%، في حين لم تثبت المتغيرات الأخرى (N,FS,NS,INF,BAGD) معنوية تأثيرها.
8. دراسة (حسام ناجح مزهر، 2021): تحليل الآثار المالية والنقدية لظاهرة الدولار في اقتصادات مختارة مع اشارة للعراق. تهدف الدراسة الى معرفة مفهوم الدولار والمحددات الاقتصادية التي تفسرها وانواعها، وتدرس تأثير التغيرات في معدلات الدولار على بعض متغيرات السياستين المالية والنقدية، وتوصلت الدراسة الى تجاوز معدل الدولار في بعض اقتصادات العينة النسب المحددة من قبل صندوق النقد الدولي 30% فضلاً عن وجود أثر لمعدلات الدولار على المتغيرات المالية والنقدية.

المحور الثاني: مدخل نظري

1. أثر التضخم في ظاهرة إحلال العملة الأجنبية

تُعد النقود أهم نظام اخترعه الإنسان لتنفيذ المبادلات ولولا النقود لما استطاع الأفراد إتمام تبادل السلع والخدمات. (محمود، 2022:16) وللنقود وظائف تؤديها داخل النظام الاقتصادي هي وسيط للتبادل ومخزن للقيمة، ومقياس للقيمة ومعيار لتسوية المدفوعات الأجلية. (غربي، 2018:14-16). حيث يتوقع بعض الناس قيام النقود بإنجاز وظائفها بشكل سليم، لكنها تفشل في بعض الأحيان بسبب بعض ظروف الاقتصاد الكلي، فيترتب على ذلك فقدان الثقة في العملة المحلية حيث يبدأ المشاركون في السوق البحث عن خيارات أخرى لاستبدال العملة المحلية. (Tomas,2022:5) الأمر الذي يعكس بنشوء ظاهرة "إحلال العملة الأجنبية".

وهناك مفاهيم لا بد من التمييز فيما بينها مثل إحلال الأصول التي تشير الى المرحلة التي يستخدم فيها الأفراد العملة الأجنبية مخزن للقيمة، أما إحلال العملة فهي مرحلة يستخدم فيها الأفراد والوحدات الاقتصادية العملة الأجنبية كوسيلة للدفع، أما إحلال العملة المالي هي مرحلة يكون فيها جزء كبير من أصول والتزامات المقيمين مقومة بالعملة الأجنبية.

(Marina,Other,2015:163-164) وينتج عن تغير قيمة النقود مشكلة تتعلق بالأفراد والجماعات في أغلب الدول تعرف بالتضخم. (أبو طه، 2012:179) حيث يُعد التضخم المحرك الرئيسي لإحلال العملة الأجنبية ، ففي حالة التضخم المرتفع المتوقع يحتفظ المقيمون المحليون بأصول مقومة بالعملة الأجنبية وذلك كوسيلة للحوط من التضخم، وحتى لو حقق التضخم استقراراً لن يعود السكان الى الأصول المحلية حتى تتوقف توقعاتهم، لذا يتبين إن استمرار إحلال العملة الأجنبية مرتبط بالتقلب المتوقع في معدل التضخم. (Kubo,2017:4-12) كما وفي الغالب نشوء إحلال العملة الأجنبية يكون بسبب نوبات التضخم ففي ظلّه لا تستطيع العملة المحلية أن تؤدي وظائفها الثلاث لذا تتجه الى استخدام العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) جنباً الى جنب وربما تهيم على العملة المحلية. (Moosa,Bhatti,2010:263) كما حصل في زيمبابوي عام 2008 عندما دخلت فترة التضخم الجامح وكان الاقتصاد في

أسوأ حالاته على ضوء ذلك تبنت الحكومة رسمياً إحلال العملة الأجنبية. (المصطفى، 2014:3-4).

1.1. نشأة إحلال العملة الأجنبية

إن ظهور وانتشار ظاهرة إحلال العملة الأجنبية بشكلها الحالي ارتبط بمصطلح الهيمنة النقدية، وهو مفهوم اقتصادي وسياسي يكون للدولة فيه تأثير حاسم على وظائف النظام النقدي الدولي، حيث شهد هذا النظام هيمنتين وهي كل من الهيمنة النقدية البريطانية والأمريكية، إذ ارتفعت مكانة بريطانيا في الهيمنة بشكل واسع في أواخر القرن التاسع عشر، ولكن موقفها تضاعف بسبب الحرب العالمية الأولى وعجز بريطانيا عن تحويل الجنيه الاسترليني الى ذهب، وبعد ذلك ظهرت الولايات المتحدة مركز للقوة النقدية مع نهاية الحرب العالمية الثانية ولاسيما بعد أن خرجت من الحرب كقوة اقتصادية. (عبد، 2022:116). حيث استمرت الهيمنة الأمريكية وأستمر الدولار الأمريكي يتمتع بقوة كونه العملة العالمية التي يتم التعامل بها بشكل واسع لما تحظى به من قوة اقتصادية، وكان للعملة دوراً كبيراً في انتشار الظاهرة وجعل الدولار قوة تستخدمها ضد أي دولة تحاول المساس بمصالحها الاقتصادية. (عبد، 2022:117).

1.2. أنواع ظاهرة إحلال العملة الأجنبية من حيث الشكل القانوني:

صنفت ظاهرة إحلال العملة الأجنبية الى ثلاثة أنواع رئيسية وهي كما يلي (حسين، 2021:219):

1. إحلال العملة الأجنبية الرسمي (الكامل): Official foreign currency Substitution ويعني الاحلال الكامل وبشكل رسمي للعملة الأجنبية محل العملة المحلية حيث تصبح بمثابة العملة القانونية التي تقوم بجميع وظائف النقود.
2. إحلال العملة الأجنبية شبه الرسمي foreign currency Semi Official Substitution: تشير الى استخدام العملات الأجنبية بحكم القانون الى جانب العملة المحلية للقيام بوظائف النقود الأساسية. وتحدث عندما يكون للاقتصاد ما يعرف بالنظام النقدي الثنائي. (Josef,2000:2)
3. إحلال العملة الأجنبية غير الرسمي: Unofficial foreign currency substitution تعني استخدام

الأجنبية كبداية للأصول النقدية المقومة بالعملة المحلية بصفتها مخزن للقيمة حيث يقاس بنسبه الودائع المقومة بالعملة الأجنبية لدى النظام المصرفي الى عرض النقد بالمعنى الواسع باستثناء النقد خارج الجهاز المصرفي. (Feige, Other, 2000:7).

$$3. ASI = FCD / (LCD + QM)$$

د. مؤشر إحلال العملة الأجنبية غير الرسمي Un Official Dollarization Index: تقاس ظاهرة إحلال العملة الأجنبية غير الرسمية وفقاً لهذا المؤشر من خلال قسمة مجموع الودائع الأجنبية مضافاً لها حجم العملة الأجنبية في التداول الى عرض النقد الواسع الفعال. (حسان، 2018:78).

$$4. UDI = (FCC + FCD) / EBM$$

1.4. ايجابيات وسلبيات إحلال العملة الأجنبية

هناك ايجابيات عدة للدول التي يشهد اقتصادها ظاهرة إحلال العملة الأجنبية ويمكن ايجازها بما يلي (نعمة، 2017:5):

أ. تقلل تكلفة المعاملات، وتمثل التكلفة في النفقات اللازمة لتحويل الأرصدة المقومة بعملة معينة الى عملة أخرى.

ب. تحمي المدخرات من تقلبات أسعار الصرف وتحافظ على القيمة الحقيقية للعملة.

ج. تدعم المكانة الدولية للبلدان المعنية ومركزها في السوق العالمية وتأثيرها الاقتصادي.

د. تراجع معدلات التضخم، عند الاعتماد على عملة دولية مستقرة مثل الدولار الأمريكي فان معدل التضخم سيتم ادارته من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة بالتالي يكون منخفض ومستقر بطبيعة الحال لأن معدلات الفائدة الحقيقية مستقرة بسبب استقرار معدلات التضخم على الأمد البعيد وتساوي المعدلات الاسمية مطروحاً منها معدلات التضخم.

يترتب على ظاهرة إحلال العملة الأجنبية تكاليف يمكن تلخيصها بالتالي (Karnovitz, 2010:9):

أ. فقدان البلد لإيرادات اصدار العملة أو رسوم سك العملة (سنيوريج) (Seigniorage) وهو الربح الضائع الذي يحصل عليه البنك المركزي من طباعة عملته الوطنية ويشق نتيجة الفرق بين التكلفة المادية لإنتاج العملة وقيمتها.

ب. فقدان السياسة النقدية المستقلة وعدم قدرة السلطات النقدية التحكم في كمية النقود مما يحد من فاعلية السياسة النقدية.

ج. تفقد إحلال العملة الأجنبية البنك المركزي وظيفة المقرض الأخير، بالتالي يتم اعاقه البنك المركزي في اتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي.

د. تُعد العملة المحلية رمزا ملموساً لهوية البلد، حيث تعزز الوحدة الوطنية للبلد وتقدم الدعم الاقتصادي عند مواجهة الحكومات تحديات شديدة، فتتضاءل هذه التأثيرات الايجابية عندما يتبنى البلد العملة الأجنبية

2.2. واقع التضخم وإحلال العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي

2.1. نشأة ظاهرة إحلال العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي

الوحدات الاقتصادية المحلية العملة الأجنبية وبشكل واسع في المعاملات والصفقات والعقود المالية مع بقاء العملة المحلية كعملة رسمية قانونية وحيدة.

1.3. متغيرات ومؤشرات قياس إحلال العملة الأجنبية

هناك متغيرات ومؤشرات ذات صلة بقياس إحلال العملة الأجنبية حيث تعطي تحديد دقيق لتلك المفاهيم ينبغي تناول كل منها في الإطار النقدي المفاهيمي وبهذا الصدد تطالعنا المفاهيم الآتية: (بندر، 2009:6). عرض النقد بالمعنى الواسع الفعال (Effective Broad Money) (EBM) والذي يشمل التالي: (Feige, Dean, 2002:4)

- العملة المحلية المتداولة خارج النظام المصرفي (LCC) Local Currency Circulation
 - العملة الأجنبية المتداولة Foreign currency (FCC) circulation
 - الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية Local currency demand deposits (LCD)
 - الودائع الأجنبية في النظام المصرفي Foreign Currency (FCD) depositis
 - الودائع لأجل والودائع الادخارية بالعملة المحلية (LTD) Local Currency Time depositis
- وتتكون اشباه النقود (Quasi Money) (QM) من (FCD+LTD) بالتالي ممكن القول أن التعريف التقليدي لعرض النقد بالمفهوم الواسع (BM) لا يكتمل إلا بمعرفة العملة الأجنبية في التداول (FCC) وإلا فأنه لا يرقى الى مستوى مفهوم عرض النقد الواسع الفعال (EBM)، اما عرض النقد بالمعنى الضيق (NM) حيث يشمل فقط (LCD) (LCC) وايضاً حتى يرقى الى مستوى مفهوم عرض النقد الضيق الفعال (ENM) لابد أن يشمل العملة الأجنبية في التداول (FCC) (Feige, Other, 2000:5). من هذه المفاهيم يمكننا الوصول الى مقياس الدولار بالصيغ الآتية:-

أ. مؤشر صندوق النقد الدولي International Monetary Fund Index: وهو مؤشر شائع الاستخدام على المستوى الدولي حيث يقيس ظاهرة إحلال العملة الأجنبية من خلال نسبة الودائع بالعملة الأجنبية الى عرض النقد الواسع في الدولة المعنية. (العيزي، 2013:68).

$$1. IMF ID = FCD / BM$$

ومن المرجح أن يكون إداءه ضعيفاً في القياس لأنه يقلل من المدى الحقيقي للظاهرة بسبب إهماله للعملة الأجنبية (FCC).

ب. مؤشر إحلال العملة Currency Substitution Index: ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى إحلال عمله اجنبيه محل عمله محلية كوحدة للحساب ووسيلة للتبادل، ويعد هذا المؤشر من أكثر عناصر الاحلال الجزئي حساسية حيث يقيس ذلك الجزء من عرض النقد الضيق المحتفظ به بالعملة الأجنبية والذي يُعبر عنه بالعلاقة الآتية: (زكي، 2009:89).

$$2. CSI = FCC / (ENM)$$

ج. مؤشر إحلال الاصول Assest Substitution Index: حيث يتضمن استخدام الأصول النقدية المقومة بالعملة

الخليج الثانية، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على العراق، حيث أدت تلك الاحداث الى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام وعلى رأسها التضخم. (العنيزي، 2013: 69) و يؤدي ارتفاع معدلات التضخم الى فقدان الثقة بالعملة المحلية مما يدفع الأفراد الى زيادة الطلب على العملة الأجنبية للتخلص من تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية، وبعد انحسار حقبة التضخم الجامح في التسعينات نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية، وفي اعقاب رفع الحصار اخذت معدلات التضخم تأخذ اتجاهاً تنازلياً مقارنة مع العقد السابق، ومع ذلك يلاحظ ارتفاع معدلات التضخم لاسيما المدة 2004 الى 2007 وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية والأمنية التي اثرت سلباً بارتفاع معدلات التضخم. (فرحان وآخرون، 2021: 560) ألا ان معدلات التضخم عاودت الانخفاض في السنوات التي تلت عام 2007 لتصل الى 2% في عام 2010، وذلك بسبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها كما ويعود الانخفاض ايضاً الى تحسن سعر صرف العملة الوطنية فضلاً عن عدم وجود رسوم كمركية تؤثر على السلع المستوردة. (ياس، 2013: 55)

2.3. تحليل تأثير التضخم في إحلال العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي

لاحظنا عن ما سبق أن ارتفاع معدلات التضخم كانت وراء بروز ظاهرة إحلال العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي في عقد التسعينات، اذ كان لعملية التحول نحو اقتصاد السوق فضلاً عن الإجراءات المتخذة بعد عام 2003 أثر في تنامي إحلال العملة الأجنبية، وخلال تلك الفترة كانت الأرضية غير مهياة لعمل أهم ادوات التحول، وفي مقدمتها الخصخصة ودخول الاستثمار الاجنبي المباشر، وأن اهم اجراءات التحول التي اتخذتها السلطة بعد الاحتلال عام 2003 هي انفتاح النظام التجاري من خلال رفع الحواجز عن المستوردات وايضاً رفع الدعم عن الأسعار، ومن أهم الفقرات المساهمة في رفع الأسعار هي رفع الدعم عن المحروقات من ضمن سياق تصحيح الأسعار. (مزر، 2022: 108) وهو ما سبب بارتفاع معدلات التضخم من 27% عام 2004 الى 31% عام 2007، حيث ارتفعت معدلات إحلال العملة الأجنبية من 8.683% عام 2004 الى 19.265% عام 2007، ويعود سبب الارتفاع الى ارتفاع حجم العملة الأجنبية في التداول نتيجة قيام الحكومة الانتقالية بتوزيع رواتب موظفي الدولة بالدولار عام 2004، فضلاً عن المشكلات الأمنية والشحة في الطاقة فضلاً عن أن التحسن الذي أصاب الأجور والرواتب لم يصاحبها زيادة في انتاج السلع والخدمات المنتجة مع زيادة في استيراد السلع المختلفة لتغطية متطلبات السوق. (النداوي، 2023: 30)

تعد قوة سعر صرف الدينار العراقي على امتداد تاريخه الطويل، فضلاً عن قوة الصادرات النفطية التي كانت تدعمه، وعلاوة على حصر التعامل بالصراف الأجنبي بيد الدولة، كلها جعلت من إحلال العملة الأجنبية أمراً غير مألوف، وهو ما يوضح أشبه بانعدام استخدام الدولار في التعامل المحلي خاصةً الفترة ما قبل اواسط الثمانينات، إلا أن التنامي باتجاه استخدام العملة الأجنبية بدل العملة المحلية بدأ في النصف الثاني من عقد الثمانينات، مع زيادة تدهور قيمة الدينار العراقي وظهور بوادر التضخم السريع في الاقتصاد العراقي نتيجة تحسّن الاقتصاد العراقي من الحرب العراقية الإيرانية آنذاك. (مزر، 2021: 102)، وانعكست تلك الحرب على استنزاف الموارد المالية الجارية وأرصدة الاحتياطيات الدولية اذ انخفض سعر صرف الدينار العراقي من 0.306 دينار لكل دولار عام 1980 الى 7.7 دينار لكل دولار عام 1990، لتبدأ بذلك ظاهرة الدولار بالظهور خاصة مع اتخاذ السلطة النقدية قرارها عام 1987 بفسح المجال امام القطاع الخاص للمساهمة في التجارة الخارجية من خلال سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي حيث شكلت نواة الظاهرة في البلاد. (بندر، 2009: 151)، وحتى عقد التسعينات لم يعرف الاقتصاد العراقي تطوراً ملحوظاً للظاهرة، إلا أن الاستشراء الفعلي للظاهرة وجعل الاقتصاد العراقي اقتصاد مدولر جزئياً بدأ مع شدة الحصار الاقتصادي على العراق والذي نتج عنه ما يعرف بالتضخم المفرط الذي ساد في الاقتصاد خلال عقد التسعينات، إذ انخفض سعر صرف الدينار العراقي من 7 دينار لكل دولار ليصل الى أدنى مستوى له عند 3000 دينار للدولار خلال عقد التسعينات، مع ارتفاع المستوى العام للأسعار بما يعادل أكثر من 4 آلاف خلال المدة 1993-2000، بذلك أصبح الدولار شيئاً فشيئاً أداة لقياس المدفوعات الأجلة ثم مخزن للقيمة، ومن ثم وسيط للتبادل في الصفقات التي تجري محلياً. (زكي، 2009: 95)، حيث يمكننا القول بأن القاعدة الاقتصادية التي تنص على أن العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة من التداول وتحل محلها قد تحققت على أرض الواقع، وأدى ذلك الارتفاع الكبير في مستويات الاسعار خلال عقد التسعينات الى عزوف المؤسسات والأفراد عن استخدام العملة المحلية ولجوءهم الى استخدام الدولار الأمريكي. (الشبيبي، 2003: 1).

2.2. واقع التضخم في الاقتصاد العراقي

يجد البعض أن معدلات التضخم العالية تعد مؤشراً على تدني مستوى الاستقرار الاقتصادي مما يؤثر بالتالي بشكل سلبي في مستوى النشاط الاقتصادي. (علي، دنون، 2021: 127) عانى الاقتصاد العراقي من مشكلة التضخم بشكل كبير منذ عقد التسعينات وكانت من أهم العوامل التي أدت الى تفاقم التضخم في العراق هي الحروب التي مرت على العراق لاسيما حرب

الجدول (1) تطور معدلات عرض النقد الواسع والودائع بالعملة الاجنبية وإحلال العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنة / المؤشر	عرض النقد الواسع M2 (1)	الودائع بالعملة الأجنبية (2)	معدل الدولار % (3)
2004	12,254,000	10,064,000	8.683
2005	14,684,000	4,501,000	30.652
2006	21,080,000	6,192,000	29.374

19.265	5,193,000	26,956,076	2007
21.756	7,597,000	34,919,675	2008
19.592	8,902,000	45,437,918	2009
7.888	4,763,000	60,386,086	2010
12.574	9,076,000	72,177,951	2011
14.508	11,198,000	77,187,497	2012
10.702	9,580,000	89,512,076	2013
14.162	13,169,000	92,988,876	2014
13.270	11,217,000	84,527,272	2015
10.195	9,223,000	90,466,370	2016
8.185	7,600,000	92,857,047	2017
13.536	12,912,000	95,390,725	2018
13.896	14,374,000	103,441,131	2019
11.038	13,235,000	119,906,260	2020
14.864	20,793,000	139,885,978	2021
23.953	40,310,000	168,291,372	2022

المصدر: بالنسبة لبيانات العمود (1) البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

0.2	8.185	2017
0.4	13.536	2018
0.2	13.896	2019
1	11.038	2020
6	14.864	2021
5	23.953	2022

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية.

بالنسبة لبيانات العمود (1) بالاعتماد على بيانات الجدول (1) ثم عاودت معدلات التضخم الى الارتفاع في السنوات 2011 و2012 لتبلغ 6% لترتفع معدلات إحلال العملة الأجنبية الى 12.574% و14.508% على التوالي، يعود ذلك الارتفاع الى العوامل الخارجية التي لها دور كبير في التأثير على معدلات التضخم وذلك لانتفاخ العراق على العالم الخارجي، ولأن اغلب مكونات سلة المستهلك إيراديه، لذا سيبقى الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات السعرية في العالم سلباً وإيجاباً. (الجنابي، شرع، 2023:48)

يعود التضخم الى الانخفاض بين الأعوام 2013-2019 ويعود ذلك الى دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار للمستوى العام للأسعار حيث سجل معدل إحلال العملة الأجنبية انخفاض الى 10.702% في عام 2013 وبنسب متفاوتة للأعوام اللاحقة بعد ذلك يعود التضخم الى الارتفاع للأعوام 2020-2021 الى 1% في عام 2020 و6% في عام 2021 قابلها ارتفاع في معدلات إحلال العملة الأجنبية من 11.038% في عام 2020 الى 14.864% في عام 2021 وسبب ذلك يعود الى قرار رفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي الذي أضر كثيراً بقيمة العملة العراقية وأدى الى انخفاضها بشكل كبير مسببة زعزعة الثقة لدى المواطنين في قيمة العملة المحلية كما وأدت الى ارتفاع نسب البطالة والفقر. (الجبوري، علي، 2021: 843)

بالنسبة لبيانات العمود (2) البنك المركزي العراقي، المؤشرات المالية.

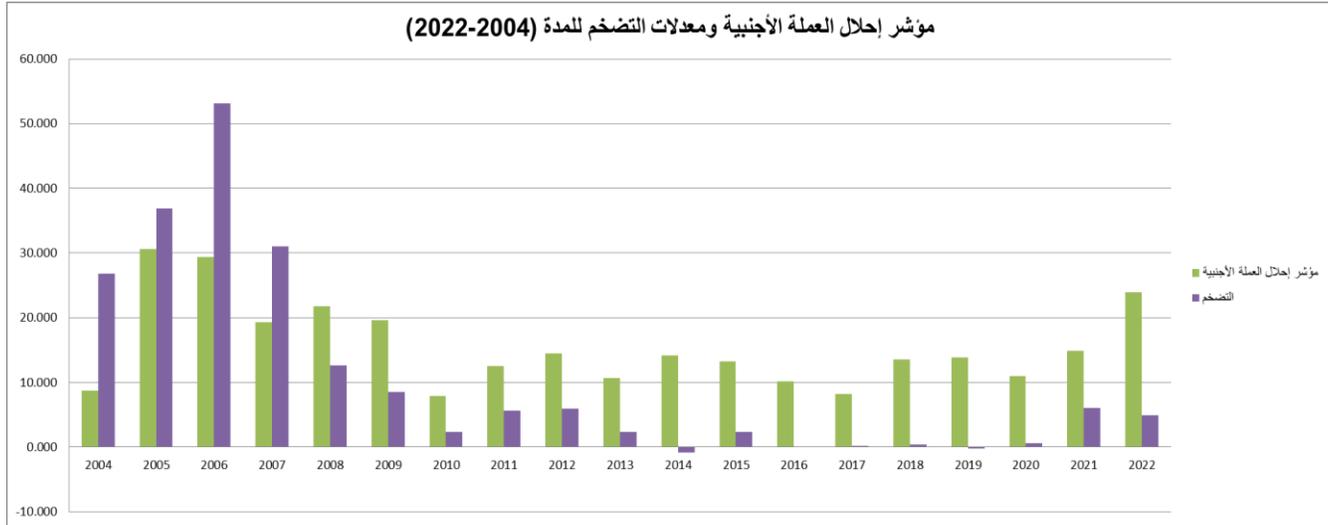
بيانات العمود (3) من عمل الباحث وتم احتسابها اعتماداً على مؤشر صندوق النقد الدولي لحساب معدلات الدولار. شهدت المدة 2008-2010 انخفاض في معدلات التضخم من 13% في عام 2008 الى 2% في عام 2010، قابلها انخفاض في معدلات الدولار من 21.756% في عام 2008 الى 7.888% في عام 2010، نتيجة استمرار سعي السلطة النقدية في التقليل من معدل التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية ومالية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي امام العملات الأجنبية. (ياس، 2013:61) كما تظهره بيانات الجدول (2)

الجدول (2) تطور معدلات إحلال العملة الأجنبية والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

السنة/ المؤشر	معدل التضخم % (2)	معدل الدولار % (1)
2004	27	8.683
2005	37	30.652
2006	53	29.374
2007	31	19.265
2008	13	21.756
2009	9	19.592
2010	2	7.888
2011	6	12.574
2012	6	14.508
2013	2	10.702
2014	-1	14.162
2015	2	13.270
2016	0.1	10.195

عن ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ما سجل معدل إحلال العملة الأجنبية 23.953% لنفس العام. لذا يتضح مما سبق بوجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدلات إحلال العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي وبنسبة ارتباط طردي قوي بلغ (0.70).

اما في عام 2022 سجل التضخم في العراق 5% يعود السبب الى الارتفاع الحاد في اسعار السلع الاولية انعكاس الحرب الروسية الأوكرانية، ألا أن التضخم في العراق اقل مما هو عليه في دول الاقتصادات الناشئة والدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الاوسط نتيجة لانخفاض الزيادة في اسعار المواد الغذائية في العراق عنها في البلدان الاخرى (علاوي، 2022:1) فضلاً



الشكل (1) تطور معدلات التضخم ومؤشر إحلال العملة الأجنبية للمدة (2004-2022)
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

- تشتمل مؤشر إحلال العملة الأجنبية غير الرسمي ومؤشر صندوق النقد الدولي ومؤشر احلال العملة ومؤشر احلال الأصول.
- تتحقق ظاهرة إحلال العملة الأجنبية نتيجة لأوضاع اقتصادية على رأسها ارتفاع معدلات التضخم.
- يمكن لإحلال العملة الأجنبية أن توفر جملة من الفوائد تتمثل بانخفاض معدلات التضخم وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، بالمقابل تحمل الاقتصاد مجموعة من التكاليف تتمثل بفقدان عائد الاصدار النقدي وغياب أحد رموز الهوية وسيادة الوطن والتخلي عن استقلالية السياسة النقدية.
- توجد علاقة طردية وإيجابية بين التضخم ومعدلات إحلال العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي بنسبة ارتباط طردي قوي بلغ (0.70).

ثانياً: التوصيات:

- أخذ ظاهرة إحلال العملة الأجنبية وآثارها على الاقتصاد العراقي بعين الاعتبار فضلاً عن اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة، لاسيما عبر سياسات استقرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة.
- البحث عن طريقة أخرى لتسعير النفط الخام بدلاً من الدولار الأمريكي ولتكن سلة من العملات الأجنبية من أجل تقليل ربط الاقتصاد العراقي بالدولار.
- تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج، عبر دعم وتنويع الصناعات المحلية.
- دعم القطاعات الأخرى لتكوين جهاز انتاجي جيد يعمل على الحد من ظاهرة إحلال العملة الأجنبية.

4-2- النموذج المستخدم

الارتباط (Correlation): هو عبارة عن علاقة تنبؤية بين متغيرين يتمكن المرء من خلالها معرفة اتجاه وطبيعة وقوة الارتباط بين متغيرين أو أكثر، بحيث تؤدي الزيادة او القلة في أحدهم الى تغيير مواز بالضرورة في المتغير الأخر، على الرغم من تعدد الطرق لكن "بيرسون" هو الأكثر استخداماً حيث تتراوح قيم الارتباط بين (-1 و 1+) وهو ما تم استخدامه في تحليل الدراسة وتم الحصول على الارتباط من خلال برنامج التحليل الاحصائي Spss.

الجدول (1) الارتباط بين التضخم ومعدل إحلال العملة الأجنبية

	X2	X3
X2	1.000	0.70
X3	0.70	1.000

من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss.

يشير (X2) الى معدل إحلال العملة الأجنبية و(X3) الى التضخم، حيث اتضح وجود تأثير للتضخم في معدل إحلال العملة الأجنبية وبقوة ارتباط طردي قوي بلغ (0.70).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- تشير ظاهرة إحلال العملة الأجنبية بمختلف أنواعها الى استخدام العملات الأجنبية لإداء بعض أو كل وظائف النقود، الأمر الذي انعكس في تعدد المقاييس المعبرة عنها

- Siyasiyah, Jami'at al-Nahrayn, al-'Adad (1), al-Sanah 2009.
8. Ni'mah, Samir Fakhri, Tahlil wa Qiyas Zahirat al-Dawlah fi al-Iqtisad al-Iraqi lil Mudah (2004-2014), Majallah al-Kut lil-'Ulam al-Iqtisadiyah, al-'Adad (28), 2017.
 9. Farhan, Jurwan, Sabri, Taqyim Ada' Sarf al-Sarf fi al-Suq al-Muwazi 'ala Ba'd Muta'iyrat al-Iqtisad al-Kulli Dirasa Tatbiqiyah fi al-Iqtisad al-Iraqi lil Mudah 2003-2015, Majallah al-Dirasat al-Iqtisadiyah wa al-Idariyah (sabiqa Majallah al-Dananir), al-'Adad (1), al-Mujallad (23), 2021.
 10. al-Nadawi, Zayna Akram 'Abd al-Latif, Ta'thir Aham al-'Awaamil al-Iqtisadiyah fi Mu'adilat al-Tadhakhkhum fi al-Iraq lil Mudah (1980-2020) (Dirasa Qiyasiya), Majallah al-'Ulam al-Ihsaiyah, al-'Adad 18, 2023.
 11. 'Ali, Mifan Sa'id, Dhanun, Mufid Dhanun Yunus al-Mulla, Muta'iyrat al-Iqtisad al-Kulli al-Mu'athira fi Mu'adil Batala al-Shabab fi al-Buldan al-Afriqi, Majallah al-Riyadah lil-Mal wa al-'A'mal, 2021, al-Mujallad 2, al-'Adad 4.
 12. al-Juburi, Sawsan Karim Hudan, 'Ali, Adyan Salim, Qiyas wa Tahlil Athar Mazad al-'Umlah 'ala Ba'd al-Muta'iyrat al-Iqtisadiyah al-Kulliyah fi al-Iraq lil Mudah (2004-2019), Majallah Akil lil-Dirasat al-Insaniyah, 2021, al-Mujallad 2, al-'Adad 4.
 13. al-Janabi, Husam, al-Shari', Aqeel, Athar al-Tadhakhkhum fi Ada' Suq al-Iraq lil-Auraq al-Maliyah lil Mudah (7007-2018), Majallah Markaz Dirasat al-Kufah, 2023, al-Mujallad 1, al-'Adad 68.
 14. Yas, Asma Khudayr, Tahlil Mu'adilat al-Tadhakhkhum fi al-Iraq lil-Fatrah (2000-2010), Majallah Kulliyat Baghdad lil-'Ulam al-Iqtisadiyah al-Jami'ah, 2013, al-'Adad 36.
 15. 'Allawi, 'Ali, al-Wadh'a al-Iqtisadi fi al-Iraq, Wizarat al-Maliyah, 2022.
 16. Sanduq al-Naqd al-'Arabi, al-Azmah al-Maliyah al-'Alamiyah wa Tada'iyatuha 'ala al-Iqtisadiyat al-'Arabiyyah, 2008.
 17. al-Shibi, Sinan, al-Dawlah Amr Waqi' fi al-Iraq li Faqd al-Thiqah bi al-Dinar wa

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Mahmoud, Ramzi, al-Nuqud wa al-Bunuk wa al-Tijarah al-Ilktruniyah, Dar al-Ta'leem al-Jaami'i, al-Tib'ah al-Oula, al-Sanah 2022.
2. Gharbi, 'Abd al-Halim 'Ammar, al-Wajeez fi al-Iqtisad al-Naqdi wa al-Masrifi, al-Isdar al-Awal, al-Sanah 2018.
3. Abu Taha, Ahmad Muhammad Ahmad, al-Tadhakhkhum al-Naqdi Asbabuh wa Atharuh 'ala al-Fard wa al-Mujtama' fi al-Asr al-Hadith, Maktabat al-Wafa' al-Qanuniyah, al-Tib'ah al-Oula.
4. al-Mustafa, Aivlin, al-Azamat al-Iqtisadiyah al-'Alamiyah, Dar Raslan li al-Tiba'ah wa al-Nashr wa al-Tawzi', al-Isdar al-Awal, 2014.
5. Husayn, Namarq Qasim, Qiyas al-'Alaqah bayn Mu'adilat al-Dawlah wa As'ar al-Sarf bi Istikhdam Namudhaj Muta'ij al-Inhidhar al-Dhati (VAR) fi al-Iqtisad al-Iraqi lil Mudah (2003-2019), Majallah Kulliyat al-Idarah wa al-Iqtisad, al-Mujallad (13), al-'Adad (3), 2021.
6. al-'Anizi, Wisam Husayn 'Ali Husayn, Tahlil al-'Alaqah bayn al-Dawlah wa al-Tadhakhkhum fi al-Iraq lil Mudah 2006-2010 - Dirasah Qiyasiya bi Istikhdam al-Takamil al-Mushtarak wa Tasheeh al-Khata', Majallah al-Idarah wa al-Iqtisad, 'Adad 94, al-Sanah 2013.
7. Zaki, Hajir 'Adnan, Zahirat Ihlaal al-'Umlah (al-Dawlah) fi al-Iqtisad al-Iraqi 2003-2007, Majallah Kulliyat al-'Ulam al-

- Unofficial Dollarization and Estimates of Foreign Currency Held Abroad: The Case of Croatia, Paper prepared for the Sixth Dubrovnik Economic Conference,2000.
28. Karnovit , Alan, et, the Louis Berger Group, An Assessment of Alternative Dollarization versus a national "monetary regimes for Future palestinian state carancy" USAID: West Bank / Gaza / 2010.
29. Edger.L.Feige And James Dean, Dollarization and Euroization in Transition Contries: Currency Supstitution, Assest Substitution, Network Externalities and Irreversibility,2002,Uneversity Library of Munich, Germany.
- Tawqaf Isdaruh, Maqal Manshur fi Jaridat al-Sharq al-Awsat, al-'Adad 8934, 2003.
18. 'Abd, Nada Jihad, al-'Ab'ad al-Jughrafiyah al-Siyasiyah lil-'Umlah al-Wataniyah al-Iraqiyah wa Atharuha fi al-Amn al-Watani, Risalat Majisteer, Jami'at Baghdad, Kulliyat al-Adab, 2022.
19. Bandar, Raja 'Aziz, In'ikas Zahirat Ihlaal al-Naqd al-Ajnabi fi Fa'aliyat al-Siyasah al-Naqdiyah, A'thurah Doktorah, Kulliyat al-Idarah wa al-Iqtisad, al-Jami'ah al-Mustansiriyah, al-Sanah 2009.
20. Hassan, Sharit, al-Dawlah wa Mushakil 'Adam Istiqrar al-Naqd ma'a Dirasat Mida Ta'abiyah al-Iqtisad al-Jaza'iri Laha, A'thurah Doktorah, Kulliyat al-'Ulum al-Iqtisadiyah wa al-'Ulum al-Tijariyah, Jami'at al-Jaza'ir, al-Sanah 2018.
21. Mazher, Husam Naji, Tahlil al-Athar al-Maliyah wa al-Naqdiyah li-Zahirat al-Dawlah fi Iqtisadiyat Mukhtarah ma'a Isharat li al-Iraq, Risalat Majisteer, Kulliyat al-Idarah wa al-Iqtisad, Jami'at Karbala', 2021.
22. Koje Kubo, Dollarization and De-Dollarization in Transitional Economies of Southeast Asia. Library of Congress Control,2017.
23. Imad A Moosa, Razzaque H Bhatti, The Theory and Empirics of Exchange Rates, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data,2010.
24. 1-Tomas Acosta Pimentel, Dose Currency Substitution Explain the Phenomenon of Cryptocurrency adoption (CA), Tesis de Grado, University Sand Andres,2022, p5.
25. Marina Pepic,Srdan Marinkovic, Ognjen Radović, Marko Malović , Determination Of Currency Substitution in Southeast European Countries, Economic Themes,2015,p163-164.
26. Josef T. Yap, Dollarization: Concepts and Implications for Monetary and Exchange Rate Policy in the Philippines, Working Paper, Philippine Institute for Development Studies (PIDS), No. 2001-03, 2000.
27. Edgar L. Feige, Michael Faulend, Velimir Šonje, Vedran Šošić, Currency Substitution,